دور الزكاة في معالجة ظاهرة الفقر

أ.خالـد قاشـي

أ.كمال فايـدي

أ.ياسين قاسي

جامعة سعد دحلب، البليدة- الجزائر-

الملخـــــص:

إن مشكلة الفقر من أخطر الآفات، لا تقتصر أثارها على الفرد فحسب، بل تتعداه إلى المجتمع، فهي مدعاة للشك والارتياب في عدالة التوزيع الإلهي للأرزاق.

وإذا اعتبر الإسلام الفقر خطراً على العقيدة والإيمان، فإنه لا يقل خطورة عليه باعتباره خلقاً وسلوكاً، ناهيك عن آثاره على الأسرة، تكويناً واستمراراً وتماسكاً.

ولهذا، لم يكن عجيبا أن يوجه الإسلام عناية كبرى لعلاج هذه المشكلة ويعمل على تحرير الإنسان منها. فأقر حق الفرد في الحياة الحرة الكريمة وأرسى دعائم التكافل الاجتماعي، حفاظاً على أمن المجتمع واستقراره. ويطرح الإسلام في هذا الاتجاه علاجاً متكاملاً لهذه الظاهرة، يتسم بالواقعية والشمولية، ولعل الزكاة هي إحدى مداخله الرئيسية. الكلـمات الدالـة: الزكاة، الفقر، المشكلة، ظاهرة الفقر، الجزائر

مقدمة:

وقف الناس منذ القدم أمام مشكلة الفقر مواقف شتى: فمنهم من اعتبر أن الفقر ليس بشر، بل نعمة من الله يبتلي بها من يشاء ليظل راغباً عن الدنيا. ويترتب على هذا النوع من المواقف أن الدنيا كلها شر وبلاء وأن هذا العالم كله فساد، لذا يجب التعفف عن أسباب الحياة وعدم الإسراف فيها. فالخير كل الخير، حسب هذا التصور، هو التعجيل بفناء العالم، للتخلص من شر الحياة.

ومن الناس من ذهب إلى تمجيد وتقديس الفقر، واعتبروه وسيلة لتعذيب الجسد وترقية الروح.

وبعيدا عن التصور السابق، نجد طائفة أخرى ترى أن الفقر قضاء وقدر. وبالتالي فإن علاج مشكلة الفقر، بالنسبة إليهم، ليس سوى الرضا والصبر. إن القناعة، حسب هؤلاء كنز لا يفنى، وثروة لا تنفذ. وبما أن الفقر قضاء وقدر يستحيل مقاومته،

فما على المبتلين به غير القناعة والصبر بقدرهم.

وفي سياق أخر، يعتقد آخرون " المحسنون " أن الفقر شر، ومشكلة تستوجب الحل، إلا أن علاجها لا يتعدى الإحسان والتصدق.

أما الإسلام فإن نظرته للفرد والمجتمع متفردة ومستقلة. فالفقر في الإسلام يعتبر آفة خطيرة تستوجب العلاج. باعتباره مشكلة إنسانية، لأنها مشكلة الإنسان من حيث هو إنسان، هذا المخلوق الذي جعله الله في الأرض خليفة، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعا منه، ومع هذا لا يجد ما يشبع حاجاته ويتم كفايته، مع أن السماء لم تشح بمائها، ولا الأرض بنباتها، ولا الشمس بضيائها. 1

من هذا المنطلق تتبلور الإشكالية على النحو التالي: كيف ينظر الإسلام لمشكلة الفقر، وما مدى مساهمة الزكاة في علاج هذه المشكلة؟ وللإجابة عن السؤال الجوهري نقترح المحاور التالية:

- أولا: مفهوم الفقر: المقاربات الأحادية والمقاربات المتعددة.
- ثانياً: مشكلة الفقر من المنظور الإسلامي.
- ثالثاً: دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر.

أولا: مفهوم الفقر: المقاربات الأحادية والمقاربات المتعددة

لقد شكلت ظاهرة الفقر مصدر العديد من التعاريف المختلفة، ولعل ما يفسر هذا التنوع هو تنوع واختلاف الفقراء أنفسهم إذ يتعدد الفقراء وتتعدد تصورات الفقر بتعدد الناس وكثيرا ما اعتقد الناس، قديما، أن الفقر ظاهرة طبيعية، وترسخ مثل هذا الاعتقاد أكثر نتيجة استحالة (أو صعوبة) القضاء على مظاهر الفقر. وقد لعبت الأوضاع الاقتصادية البدائية دورا كبيرا في تعميق هذا النوع من الإيمان، إذ ذهب بعض الاقتصاديين إلى اعتبار ظاهرة الفقر واللامساواة ليس سوى نتاج هذا النظام، وأن « تباين الدخول والثروة إنما يعكس القدرات الطبيعية الفردية. وفي نفس هذا السياق هناك من

اعتبر أن الفقر نتيجة لحوادث إما في إنتاج (الغذاء) الأرض، أو إنتاج المصانع، أو ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، أو نتيجة فائض في السكان. وعلى هذا الأساس تعددت المفاهيم وتنوعت معها المقاربات المعتمدة في إعطاء مفهوم للفقر.

1 -المقاربات الأحادية ومفهوم الفقر

تقوم المقاربات الأحادية في تعريف الفقر على معايير اقتصادية بحتة، سنتناولها من خلال عرض مقاربة مؤسسات بروتن وودز، وكذا مقاربة الناتج الداخلي الخام ، وننتهي بعرض مقاربة الأضرار.

أ ـ مقاربة مؤسسات بروتن وودز:

إذا كان تعريف الفقر يرتبط أساسا بانعدام المساواة أمام « الوضعيات « الاجتماعية، والناتجة بدورها عن اللامساواة في توزيع السلع المادية وغير المادية بين أفراد المجتمع، فإن وجود مثل هذه اللامساواة يفترض بالضرورة، وجود « سلم اقتصادي « hiérarchie ورمزي (اعتاد عليه المجتمع) تشترك فيه كل الفئات الاجتماعية والتي هي جزء لا يتجزأ منه، وعليه فإن مفهوم الفقر يرتبط إذن بالضرورة بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجتمع أو ذاك. « فالفقراء لا يستفيدون وفي أغلب الأحيان من النمو « إذ أن العديد منهم لا يرتبطون باقتصاد السوق أو يتواجدون على هامش اقتصاد السوق (البنك العالمي 1978).

وهكذا، وبهذه الطريقة، يعبر البنك العالمي عن تصور معين (ووحيد للنمو)، مرادف لاقتصاد السوق، أي النظام الاقتصادي الرأسمالي. ويترتب على ذلك أن مفهوم الفقر، وحسب البنك العالمي، إنما ينحصر أساسا في فكرة بسيطة، وهي فكرة النمو، معبراً عنه بالدخل النقدي المقيم بالدولار الأمريكي، حيث يتحدد في مستوى أدنى في سلم الدخول العالمية. وتماشيا وهذا المنطق، فإن محاربة الفقر تتمثل، وقبل كل شيء في زيادة الدخل، وهكذا يحدد الهدف العام للنمو، أي السبيل الوحيد لمكافحة الفقر.

ويعتمد البنك العالمي في قياس الفقر على الدخل النقدي، كمعيار، والذي يتناسب وما يحتاجه أي شخص للحصول على « وجبة غذائية دنيا «2 ويحدد البنك العالمي خط أو عتبة الفقر بالنظر إلى الدخل الفردي، وبالتالي فإن أي شخص يمتلك دخلا أقل من هذا المستوى سيتعرض حتما إلى موانع للوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية، أي يعتبر، وحسب البنك العالمي، فقيرا. وهكذا، يصبح من الممكن إعداد عتبة فقر لكل منطقة

بواسطة تقديرات مباشـرة وذلك باعتبار حد أدنى معين من الإشباع، ثم وبفرضيات معينة حول الأسعار والمرونات (الخاصة بالإنفاق)، على حساب متوسط الناتج الوطني الخام (PNB)، والذي يسمح حسب البنك العالمي، بالاستجابة للحاجات الأساسية، مثلما يسمح أيضا، ودائما حسب البنك، بمعرفة « فجوة الفقر»3.

ويرتكز البنك العالمي، في إطار توسيع هذه الحسابات لتشمل المقارنات الدولية على عتبة فقر تعادل 1 دولار أمريكي يوميا للفرد الواحد. ويقترح استعمال، وكقاعدة حساب، عتبة فقر معادلة لـ 02 دولار لأمريكا اللاتينية والكراييب، و4 دولارات (بأسعار 1990) لبلدان أوروبا الشرقية، أما فيما يتعلق بالمقارنات الدولية، فإن البنك العالمي يقترح عتبة فقر ملائمة (أو مناسبة) لأمريكا، والتي تعادل 14,4 دولار (بأسعار 1985) يوميا ولكل فرد.

إن خط الفقر هذا يتغير في الواقع بتغير المستوى العام للتنمية: فما يعتبر فقرا بالنسبة لشخص ما يمكن أن يكون ثروة الآخر. إن الأساس الثابت والمستقر في تعريف الفقر، ومثلما يكمن، وبدون شك، في مستوى الحاجات الأساسية (الفيزيولوجية)، فإنه يكمن أيضا في الإشباع الروحي والأخلاقي (مشاهدة فيلم أو التأمل في صورة فنية). إن المقياس المستعمل هنا يتمثل في الدخل النقدي، هذا الأخير يفترض وجود علاقات نقدية بين الأشخاص، وهذا ما يسود في الدول المتطورة (الرأسمالية)، بينما البلدان المتخلفة لا تزال بعيدة عن « تنقيد الاقتصاد» مما يعني أن كثيرا من النشاطات غير مقيمة نقدا، ولا تدخل ضمن إعداد الدخل، فكيف يمكن إذن، الاعتماد على الدخل النقدي لتحديد مفهوم الفقر وقياسه، إن مفهوم الدخل النقدي قد يكون مفيدا للمقارنة الدولية وتصنيف البلدان من فقيرة إلى غنية، إن متوسط دخل الكويت يفوق متوسط دخل الدول الغربية، ورغم ذلك لا يزال الكويت يقبع تحت ظلمات التخلف.

وفضلا عن ذلك، وإن كانت التنمية الاقتصادية ذات أهمية بالغة في حياة الأمم والمجتمعات، فإن كل القرائن والإحصائيات تبين وبكل وضوح أن النمو الاقتصادي ليس (بالضرورة) مرادفا للرفاه الاجتماعي، وبالتالي فإن اعتبار النمو، السبيل الوحيد للازدهار، غير كاف للقضاء على الفقر وتحسين ظروف معيشة السكان، وإلا لماذا يتواجد الملايين من الفقراء في الدول الغنية ؟.

إن التصور الليبرالي للأشياء يتنافى والأعباء الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية فالمسألة إذن اقتصادية بحتة، وتتطلب حلا اقتصاديا دون سواه. وهذا يعني تجاهل آليات التوزيع

وإعادة التوزيع (عمل سياسي). بل أن النمو الاقتصادي « شريعة « الغرب، أصبح يدفع بآلاف العمال إلى البطالة والفقر والمزيد من الإقصاء والتهميش.

ب ـ مقاربة الناتج الداخلي الخام PIB:

إن المقاربة الأكثر بساطة، والتي لا تزال بعد مستعملة لتحديد ما هي البلدان الأكثر فقرا (من غيرها)، أو تصنيفها بين تلك الفقيرة والغنية، هي تلك المسماة بمقاربة الناتج الداخلي الخام.

وتتم العملية بالمقارنة بين مختلف بلدان العالم حيث تعطى الإحصائيات بالدولار الأمريكي. وما يميز هذه المقاربة هي أن لها ميزة الحصول وبسهولة على الإحصائيات، وتعكس الاتجاه المتزايد للناس لقياس « قيمتهم « الخاصة نقدا، لكنها لا تخلو من عيوب كثيرة أهمها، وبكل تأكيد، المتغير الهام في الأسعار، وبالتالي « تكلفة الحياة « من بلد لآخر، فضلا عن المشكلة المعقدة التي تمثلها التذبذبات النقدية وما تحدثه من اختلالات في الأرقام، لذا يحول الدخل الحقيقي بالدولار إلى مبلغ خيالي fictif يعكس القوة الشرائية.

إن مقاربة الناتج الداخلي الخام تتطلب الوصول إلى معلومات ذات جودة عالية ومصداقية كبيرة لا سيما فيما يتعلق بالأسعار والاتجاهات النقدية، تلك التي عادة ما تكون صعبة المنال. كما أن هذه المقاربة، والمبنية على متوسط الناتج الداخلي الخام، لا تعكس إطلاقا مستوى الرفاه الاجتماعي للسكان، ولا ظاهرة الفقر، ناهيك عن النشاطات الاقتصادية للقطاع غير الرسمي (يمثل حوالي 30% من PIB في الجزائر)، والذي قلما تضمنته الأرقام الرسمية. فكيف يمكن قياس « التويزة « في الجزائر مثلا؟ ما هي القيمة التي تعطى للمقايضة التي لا تزال منتشرة؟ إن هذه العناصر غير المقاسة، لها مكانتها بالتأكيد في معادلة الرفاه لا الفقر. إنما السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو كيف يمكن إدماجها ضمن معادلة الاقتصاد الوطني، وبطريقة محكمة ؟.

إن طريقة الناتج الداخلي الخام تقتصر على « المتوسط « لكل بلـد، وتتجاهـل توزيع الثروة والموارد الوطنية بين أفراد المجتمع، فالبلد ذو ناتج داخلي خام متوسط أعلى مـن بلـد آخر فقيـر، يمكن أن يتعرض لظاهرة الفقـر لا سيما إذا كانت الثروة مركزة في أعلى السلم ، إلا أنه ورغم هذه العيوب، يجب عدم التسرع في الاستنتاج بأن الإحصائيات المبينة على مستوى الناتج الداخلي الخام لا قيمة لها للتمييز وقياس الثروة والفقر. إنما المقاربة الأكثر وصولا لمستويات « تقدم « وازدهار البلدان، فضلا على أنها مفيدة، سهلة

الفهم والتحكم فيها، إنما ومن الأفضل فقط، الاعتراف بمحدوديتها وعدم استعمالها كمعيار وحيد لتعريف وقياس الفقر.

ج ـ مقاربة الأضرار l'approche des désavantages: 4

إن مقاربة الفقر هذه، والمسماة بمقاربة الأضرار، إنما تنطلق من التساؤل الخاص بالمعاني والمصطلحات التي يتميز بها الفقر، حيث أن التعاريف الأساسية يمكنها أن تتغير وذلك وفقا:

- لطابعها المطلق أو النسبي حسبما إذا كان البحث يخص تحديد المستوى الأدنى للحاجات، وذلك بالرجوع إلى الوظائف السيكولوجية أو الثقافية.
- لطابعها الموضوعي أو الذاتي حسبما إذا كانت تفيد تحديد الشروط أو الظروف الملموسة للحياة أو على تصور المعنيين أنفسهم.
- لمضمونها المعقد نسبيا حسبما إذا كان التركيز على الدخل فقط أو الاستعانة بمفهوم واسع للموارد الاقتصادية والحرمان منها أو تصنيف موارد أخرى.
- لكيفية قياس هذه المضامين أو تحديد لمثل هذه المضامين عتبات فقر أو عتبات اللامساواة والتي تعرف في علاقتها بقيمة معيارية لتوزيع الدخول (المتوسط، ...).
- للتصور العام المرجعي للفقر:نظرة، فلسفة، طريقة التصور.

فبمراعاة هذه القيود، وحسب أنصار هذه الدراسة، يعرف ويقاس «بتراكم الأضرار» وهذا ما يعبر وبوضوح، على أن ظاهرة الفقر لا يمكن تحديدها من زاوية العلاقة الوحيدة للعجز المادي، رغم أهمية هذا العامل في تغطية جوانب الحياة (جزئيا).

إن غياب سلطة التفاوض واستحالة التحكم في ظروف الحياة وكذا الإقصاء الحقيقي اقتصاديا والموارد الاقتصادية تشكل عوائق اجتماعية حقيقية. ويمكن حصر منهجية مقارنة الأضرار في ما أسموه بـ « مصفوفة « تبين مخططا أعده كل من (E. Eames و J. C. goode) وذلك لتصنيف مختلف نماذج تحليل ودراسة الفقر حيث أن:

1 ـ سبب الفقر يمكن البحث عنه في:

- الفرد.
- المجتمع.

2 ـ سبب فقر المجتمع يعود إلى:

- أسباب عرضية ومؤقتة.
- أساب هيكلية ودائمة.

وبهذا التصور، فإن الفقر يمكن أن يعود حسب أنصار هذه المقاربة إلى:

أ ـ عجز الشخص: ضعف التكوين، الافتقار إلى بعد النظر والتبصر.

ب ـ حوادث أو مكروه كالمرض، البطالة،

ج ـ حوادث أو مصائب ألمت بالمجتمع كالحروب والأوبئة.

د ـ خلل هيكلي في المجتمع: تدرج الهياكل ، أنظمة توزيع وإعادة توزيع غير عادلة، المنافسة، الاحتكار.

وبناءا على هذا التصور، فإن مفهوم الفقر يبدو بسيطا أو معقد حسب ما إذا كان ينظر إليه:

أ ـ على أساس الدخل فقط.

ب ـ على أساس الموارد المتضمنة للدخل (ويمكنها تجاوزه).

ج ـ على أساس موارد حيث تكون قابلة للتنفيذ، بينما الجزء الأخر غير قابل لذلك، رغم أنها موارد حقيقية.

إن هذه الدراسة، وحسب أصحابها، قد حاولت تحديد، وبطريقة أفضل، ظاهرة الفقر المعقدة، وإدراك تفاعلات مختلف العوامل والآليات التي ساهمت بشكل أو آخر في بروز ظاهرة الفقر، ويعزون فشل محاربة الفقر إلى أن السياسات المعتمدة لا تتماشى وتعقد المشكلة، وتنوع منابعها، ويزعم أصحاب هذه الطريقة أن محاربة الفقر لا جدوى منها إلا إذا انصبت مختلف الجهود، وفي آن واحد، على مختلف ميادين والظروف التي أوجدته.

أما بالنسبة لقياس الفقر، فإن أصحاب هذا التصور، يعتبرون أن مشكلة عتبة الفقر غير مطروحة وذلك لأن كل عائلة يمكن أن تكون فقيرة نسبيا حسب موقعها على « سلم الفقر « والذي يعرف « بتراكم الأضرار».

وهكذا، يفضي أصحاب هذه الدراسة إلى أن الفقر أحادي البعد Unidimensionnelle.

إن هذه النتائج، وبمجاراة أصحابها، تشكل وبدون شك، القطيعة بالنسبة للأطروحات التقليدية لتعريف الفقر وقياسه، إلا أن ما يعاب عليها، ورغم التصور الشامل لأبعاد الفقر ومسبباته، هو أنها انضمت إلى المقاربات الأحادية.

2 -المقاربات المتعددة الأبعاد ومفهوم الفقر

فضلاً عن المقاربات الأحادية التي حصرت مفهوم الفقر في أسباب اقتصادية بحتة، واعتبرت انه أحادي البعد، توجد بعض المقاربات الأخرى التي ترى بأن مفهوم الفقر يتسع ليشمل عدة أبعاد، وفيما يلي أهم هذه المقاربات:

أ ـ الحاجات الإنسانية الأساسية وظاهرة الفقر: 5

ترى هذه المقاربة بأن الفقر عبارة عن مفهوم متعدد الأبعاد، وتستثني أية محاولة لاختصار الفقر في مقياس وحيد من النوع (الاستهلاك، المنفعة) أو الدخل (البنك العالمي).

إن الفقر وحسب هذه المقاربة، هو نتاج عدم تلبية مجموعة من الحاجات، والتي تعتبر « أساسية « لحياة شخص ما مثل (الغذاء، اللباس، السكن، الصحة، التربية، ...).

إن الحاجات الأساسية هذه قد أصبحت تتعدى الشروط الدنيوية للإشباع الخاص (الغذاء، اللباس، المسكن) إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل (التربية والتكوين، الصحة، النقل، ...) ومشاركة السكان في مختلف القرارات التي قد تؤثر على وجودهم وتحدد مصيرهم.

وقد استعملت تقديرات فيزيائية لمختلف المدخلات الضرورية لتلبيتها، كماً (حجم الحريرات / اليوم) ونوعاً (البروتينات، ...). وإذا كانت هذه الحاجات مغطاة من الناحية المطلقة، وإذا كان ينبغي تنظيمها من طرف الجميع، فإنه من الحكمة تجاوز مرحلة « التغطية « الأولية وذلك بفضل التقدم الاقتصادي المستمر خدمة للإنسان والإنسانية.

لقد أصبح واضحا إذن، أن مفهـوم الفقر أبعد من أن يحصر في نقطة الانطلاق التقليدية (الغذاء، اللباس، السكن) سواء كان ذلك في التعريف نفسه لمفهوم « الحاجة « أو بالمفهوم « الزمني «. أو بتعبير آخر، يجب أن يتعدى الفقر مفهوم الإشباع التقليدي الأساسي ليشمل مرحلة « الإشباع الأمثل « satisfaction optimale .

ب ـ مقاربة التنمية الإنسانية وظاهرة الفقر: 6

لقد أصبح الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي لا يعكس مستوى الرفاه الاجتماعي للسكان. بحيث لا توجد أية علاقة بين اللامساواة التي تسمح بها مختلف الدول وأداءاتها الاقتصادية أي النمو الاقتصادي، وأن الوصول إلى الدخول لا يمثل المجموع الأساسي للجهد الإنساني.

إن أهمية كل من الصحة والتربية والتكوين في تحسين « نوعية الحياة « لا جدال فيه، إلا أن تحليل هذه المؤشرات وتلك المتعلقة بالمؤشرات الأخرى يجب أن تستعمل بحذر، نتيجة نقص المعلومات وكذا تغيرات الطرق المستعملة عبر الزمن. كما أن المؤشرات نفسها تتغير هي نفسها نتيجة تأثرها بعوامل أخرى.

إن الخيار بين الاكتفاء بالمعلومات المتعلقة بالدخل ومقاربة أوسع مثلما هي مقاربة التنمية الإنسانية، إنما يتوقف في آخر المطاف على الطريقة التي يتم بها تصور الفقر: بالمعنى المادي الضيق أو بالمعنى الأوسع لنوعية الحياة.

ورغم النقائص التي تميز هذه المقاربة، إلا أن العديد من مختصي التنمية كثيرا ما يلجأون إلى استعمال مؤشر التنمية الإنسانية كقاعدة لاستهداف المناطق حيث تكون الحاجات أكثر أهمية وأكثر إلحاحا.

ج ـ مقاربة القدرة الإنسانية وظاهرة الفقر: 7

ركزت هذه المقاربة أساسا على قدرات الفرد في الحصول على المنتجات الغذائية واعتبرت أن أسباب عجز الأفراد وعدم قدرتهم على الحصول على كميات الغذاء الضرورية إنما تعود بالدرجة الأولى إلى حرمان هؤلاء من مجموعة من الحقوق. إن الفقر أو ما أسماه (A. sen 1981) « فقدان الحقوق « مثل الحق في الأرض، الدخل، القروض، وغيرها يعتبر السبب الرئيسي للجوع. 8 إن الوصول إلى الغذاء بالنسبة لعائلة إنما يتلاءم وقدراتها فيما يتعلق بالإنتاج والتبادل والتحويلات، إذ يمكن الحصول على حق الأكل بواسطة النقود أو العمل أو الأرض أو أي شيء آخر يمكن مبادلته، فالشخص الذي لا يملك سوى عمله وكان فقيرا جدا، يمكن إذا تمكن من التوظيف، ألا يمتلك النقود الضرورية لمعيشته إذا كانت قيمة قوة عمله ضعيفة بالنسبة لقيمة المنتجات الغذائية.

إن ظاهرة الفقر إذن، وحسب (Sen)، أبعد من أن تقتصر على تصور أحادي (مثل الدخل أو الاستهلاك) للرفاه الاجتماعي. لذا نجده يتبنى مفهوما أوسع للرفاه ويعتبر أن

القدرة الإنسانية هي أساس الرفاه. وهكذا فإن الفقر حسب (Sen)، لا يعني إطلاقا مجرد الدخل أو ضعفه أو الفشل في إشباع الحاجات الأساسية، وإنما يعود إلى ضعف أو قصور " القدرة الإنسانية ". ويعتبر أن الدخل الكافي بدلا من الدخل، يعد شرطا رئيسيا للفقر. ويؤكد على أن القدرة الإنسانية لا تنحصر في مجرد الاستحقاقات أو القدرة على الحصول على أجر أو امتلاك أصول، ولكنها تتسع لتشمل حقوق المواطنة.

إن مقاربة (Sen) تبرز بوضوح محدودية التصورات التقليدية في تصور الفقر، وتؤكد على أهمية النظرة المتعددة الجوانب والتي تتماشى وذلك « الإحساس الكامل بالأمان الإنساني «. ومن جهة أخرى، فإنها تلقي الضوء على تنوع الفقر في الواقع وكذا التفاوت في الفقر من شخص لآخر، فضلا عن أن القدرة الإنسانية لا تقف عند حدود الاستحقاقات، ولكنها تتسع لتشمل الحقوق المدنية أو حقوق المواطنة.

د ـ مقاربة الحرمان 9 . :dé privation

إن أنصار الطروحات المتعددة الأبعاد يعتبرون أن الفقر لا يمكن أن يعبر، وفقط، عن الحرمان من الوسائل المادية، رغم أهميتها، فالثروة أو الدخل قد تسمح فقط بتمييز من هم الفقراء عن غيرهم.

وفي نفس السياق، عمل Peter Townsend على تطوير تصور جديد للفقر يرتكز أساسا على مفهوم الحرمان déprivation10، وعلل ذلك بأن مقاربة الفقر في شكل مستوى المعيشة (المطلق) أو اللامساواة (النسبي) لا تتلاءم وبؤس الفقراء، ولا تسمح بتحديد مختلف مكونات (أبعاد) ظاهرة الفقر المتنوعة مثل الجوانب الموضوعية / الذاتية، المادية / النفسية، الاجتماعية / الشخصية والمعقدة جدا. لذا نجده يؤكد وبإلحاح على الحرمان المتعدد، المستمر والشامل. ويرتكز في ذلك على نموذج وآليات الحرمان المعمم في شكل (التربية، التكوين، العمل، السكن، الموارد المالية) ويعتبر أن الذين « يعانون من أشكال الحرمان من المنافع سيكونون حقا أقل حظ من بقية السكان، للوصول إلى المؤسسات الاجتماعية « وتماشيا وهذا التصور، فإن الفقراء « هم أولائك الذين تم إقصاؤهم من أنماط الحياة والعادات ومختلف النشاطات الاجتماعية «.

إن الفقر إذن أبعد من أن يحصر في بعد واحد مثل (المنفعة أو الدخل)، فهو تعبير عن الحالة التي يتواجد فيها السكان، في منأى عن المشاركة الفعلية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية أي الإقصاء والتهميش.

ومن هذه الزاوية يعتبر الفقر مفهوما نسبيا، وأن تعريفه وكذا قياسه رغم ما يطرحه هذا الأخير من تساؤلات صعبة ولكنها أساسية، يتوقفان ليس فقط على ظروف الحياة المادية وإنما يتعدى ذلك ليشمل أيضا الجوانب الاجتماعية والثقافية السائدة.

إن la déprivation تشكل مقاربة جديدة للفقر وذلك في شكل إقصاء (وتهميش) من أساليب الحياة المسيطرة والمتجدرة في الطقوس الاجتماعية. إن مفهوم الإقصاء يرتكز على العديد من المعايير الموضوعية ولكنه معاشا أيضا وبطريقة ذاتية من قبل الفئات الأكثر حرمانا من أفراد المجتمع.

إن السؤال المطروح هنا، وعلى ضوء ما قدمه Peter Towensend، هو كيف يمكن قياس la déprivation؟

لذا، فإن الكاتب يعتبر أن عتبة الفقر تتحدد موضوعيا بواسطة الملاحظة الآنية لمنحنيين:

منحنى الموارد ومنحنى المشاركة في مختلف النشاطات الاجتماعية وبالتالي، فإذا استطعنا أن نبين أنه:

- ونتيجة انخفاض الموارد، نلاحظ انخفاضا مماثلا في المشاركة في مختلف النشاطات والطقوس.
- ونتيجة انخفاض الموارد بمستوى معين، نلاحظ انسحابا فجائيا وغير مناسب من المشاركة في مثل هذه التظاهرات المختلفة عندئذ، وفقط، يمكننا تعريف عتبة الفقر. هذه الأخيرة ليست سوى نقطة الانقطاع point de rupture حيث ينتج، وبالحرمان من الموارد، الإقصاء الاجتماعي.

ويرتكز (Peter T) على تحديد قيمة دنيا للعتبة على التحديد الموضوعي الذي أعده (Rowntree) سنة 1900 كعتبة معاش، ويستعمل كمرجعية معايير بيولوجية وتتم العملية بالشكل:

1 ـ تحديد الكمية اليومية من الحريرات الضرورية للمعاش. 11

2 ـ ترجمة هذه الكمية في شكل غذاء ضروري.

3 ـ ترجمة الغذاء في شكل تكاليف (بأقل سعر).

4 ـ تعد ميزانية المعاش وتغطية الضروريات الأخرى أيضا (بأقّل سعر) انطلاقا من هذه التكاليف.

وهكذا، فإن عتبة المعاش هذه، باعتبارها عتبة فقر، هي عتبة استهلاك أدنى وبأقل تكلفة.

إن هذه الطريقة، وعلى عكس تلك المتعلقة بالدخل، تعكس ظروف الوجود وأساليب الحياة.

لقد عمل Peter Townsend على محاولة اكتشاف وتقييم الأضرار les désavantages في ميادين مختلفة، إلا أنه ومثلما يوضح كل من (S. Ringen, C. C. Madge) فقد اعتمد بصفة أساسية على موارد الدخل كقياس تأثير الفقر (وبهذا لم يتجنب مقاربة الدخل). فقد حلل les déprivations في ميادين مختلفة، وهكذا، وبهذه الطريقة، يكون (Peter. T) قد درس « تراكم الأضرار « مثلما صرح بذلك (S. Ringen 1982) إلا أنه اكتفى بقياسات منفصلة ومنفردة لكل ميدان من الميادين التي درسها. إن (Peter. T) لم يبذل أي جهد في البحث عن تطوير قياس وحيد أو خاص، كفيل بإدراك وفهم تراكم الأضرار كما هي.

غير أن مقارنة بسيطة بين تصور (Peter. T) ومختلف المقاربات الأخرى (السابقة) والخاصة بظاهرة الفقر، والتي تقوم على „ خطوط „ الفقر أو „ عتبة „ الفقر، توضح بأن مقاربة الحرمان هي، وبدون شك، الأكثر شمولية والأكثر قابلية لتحديد الجوانب المتعددة للفقر، اقتصاديا، اجتماعيا، فرديا عائليا ونفسيا. وهذا ما حدا بأحد الاقتصاديين إلى اعتبارها „ بالتأكيد أكثر عملية، وتفضي إلى سياسات فعالة لمحاربة الفقر „.

ثانياً: مشكلة الفقر من المنظور الإسلامي

يعتبر الإسلام ان الفقر هو مشكلة إنسانية قبل كونها مشكلة اجتماعية او اقتصادية ، لأنها مشكلة الإنسان من حيث هو إنسان،هذا المخلوق الذي جعله الله خليفة في الأرض، و سخر له ما في السموات و ما في الأرض جميعا منه، و أسبغ عليه نعمة ظاهرة و باطنة، و مع هذا لا يجد ما يشبع حاجاته و يتم كفايته، مع أن السماء لم تشح بمائها، ولا الأرض بنباتها، ولا الأرض بنباتها، ولا الشمس بضيائها.

لهذا، لم يكن عجيبا أن يوجه الإسلام عناية كبرى لعلاج هذه المشكلة و العمل على

تحرير الإنسان منها. و سر هذه العناية يرجع إلى أمرين، هما: نظرة الإسلام إلى الإنسان، و نظرة الإسلام إلى الفقر.

أ- نظرة الإسلام إلى الإنسان

لقد رفع الإسلام من قيمة الإنسان و أعلى من قدره بما لا يعرف نظيره في دين سماوي ولا فلسفة وضعية.

فقد أعلن القرآن صراحة كرامة الجنس البشري عند الله، حيث قال تعالى:

﴿ ولقد كرمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر و رزقناهم و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ﴾ [الإسراء:70]. كما أعلن أن الله جعله في الأرض خليفة، و سخر له سائر مخلوقاته، فكلها تعمل لخدمته و مصلحته، و إعانته على بلوغ غايته: ﴿ ألم تَروا أن الله سخر لكم ما في السموات و ما في الأرض و أَسبَغَ عليكم نعَمَهُ ظَاهرَةً وبَاطنَةً ﴾[لقمان:20].

و إذا كانت هذه هي قيمة الإنسان و مكانته في الإسلام، فلا عجب في أن تعني شريعته بإشباع حاجاته، ورعاية ضروراته، و تحقيق مطالبه الحيوية، حتى يستطيع أن يعيش و يعمر الأرض، و يقوم بحق الخلافة و العبادة فيها. وذلك، أن الله ركب كيانه من جسم و عقل و روح، و لكل منها مطالبه وحاجاته، فللجسم ضرورته، و للروح أشواقه، ولا يكون الإنسان إنسانا إلا بإشباع كيانه كله.

ب- نظرة الإسلام إلى الفقر

أما نظرة الإسلام إلى الفقر، فهو يراه خطرا على العقيدة، و خطرا على الأخلاق، و خطرا على سلامة التفكير و خطرا على الأسرة، و خطرا على المجتمع، و يعد بلاء و مصيبة يطلب دفعها، و يستعاذ بالله من شرها، و بخاصة إذا عظم الفقر، حتى أصبح « فقرا منسيا»، فهو مثل الغني إذا تفاقم حتى يصبح « غني مطغيا» و قد روى أكثر من صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتعوذ من الفقر. ولو لا أنه شر و بلاء ما استعاذ بالله منه.

فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه و سلم، كان يتعوذ «اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب النار، و أعوذ بك من فتنة الغنى، و أعوذ بك من فتنة الفقر » (رواه البخاري).

و أكثر من ذلك أنه قرنه في تعوذه بالكفر- و هر ما يستعاذ منه- دلالة على بالغ

خطره. فعن أبي بكر مرفوعا: « اللهم إني أعوذ بك من الكفر و الفقر، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر لا إله إلا أنت » (رواه أبو داود).

ج- هدف الإسلام من مطاردة الفقر

ومن هنا كانت عناية الإسلام بمطاردة الفقر، و علاجه من جذوره، فالإسلام يريد للناس أن يحيوا حياة طيبة ينعمون فيها بالعيش الرغد و يغتنمون بركات السموات و الأرض، و يحسون فيها بالسعادة و بالأمن يعمر قلوبهم بالشعور بنعمة الله يملأ عليهم صدورهم . و بذلك يقبلون على عبادة الله بخشوع و إحسان ولا يشغلهم الهم في طلب الرغيف، و الانشغال بمعركة الخبز عن معرفة الله وحسن الصلة به، و التطلع إلى حياة أخرى هي خير و أبقى.

و من هنا فرض الله الزكاة، وجعلها من دعائم دين الإسلام، تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء، فيقضي بها الفقير حاجاته المادية، كالمأكل و المشرب، و الملبس و المسكن، و حاجاته النفسية الحيوية، كالزواج الذي قرر العلماء أنه من تمام كفايته، و حاجته المعنوية الفكرية، ككتب العلم لمن كان من أهله .

و بهذا يستطيع هذا الفقير أن يشارك في الحياة، و يقوم بواجبه في طاعة الله، و تنمية المجتمع، و بهذا يشعر أنه عضو حي في جسم المجتمع، و أنه ليس شيئا ضائعا ولا كما مهملا، و إنما هو في مجتمع إنساني كريم يعني به و يرعاه و يأخذ بيده، و يقدم له يد المساعدة في صورة كريمة، لا من فيها ولا أذى، بل يتقبلها من يد الدولة، و هو عزيز النفس، مرفوع الرأس، موفور الكرامة، لأنه إنما يأخذ حقه المعلوم، و نصيبه المقسوم.

حتى لو اضطربت الأمور في المجتمع المسلم، و قدر للأفراد أن يكونوا هم الموزعين للزكاة بأنفسهم، فإن القرآن يحذرهم من إهانة الفقير أو جرح إحساسه بما يفهم منه الاستعلاء عليه، أو الامتنان، أو أي معنى يؤذي كرامته و ينال من عزته كمسلم. قال تعالى ﴿ يأيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن و الأذى كالذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله و اليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا ﴾[البقرة:264].

أن رسالة الإنسان على الأرض، وكرامته على الله سبحانه تقتضيان ألا يترك للفقر الذي ينسيه نفسه وربه، و يذهله عن دينه و دنياه، ويعزله عن أمته و رسالتها، و يشغله عن ذلك كله بالتفكير في سد جوعه، وستر العورة، و الحصول على المأوى.

ثالثاً: دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر

أما دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر، فهو دور غير خفي للعام و الخاص من المسلمين ومن غيرهم، وربما لا يعرف الكثيرون للزكاة هدفا إلا علاج الفقر و مساعدة الفقراء، و إن كانت صورة هذا العلاج غير واضحة في أذهان الأكثرين. 12 والواقع أن الزكاة ليست هي العلاج الوحيد للفقر في نظر الإسلام. لذا، فقد عمل الإسلام، منذ البداية، على تحرير الإنسان من رق الفقر والعوز، فأقر حق الفرد في الحياة الكريمة وأرسى دعائم التكافل الاجتماعي، حفاظا على أمن المجتمع واستقراره. ويطرح الإسلام علاجا أكثر واقعية وشمولية من خلال:

أ ـ العمـل:

ينبذ الإسلام كل مظاهر الكسل والتواكل التي تتناقض أساسا مع متطلبات العدل الاجتماعي وصورة المجتمع الإسلامي القائم على التكافل والعدل، وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده لئن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا فيسأله، أعطاه أو منعه » 13. و يقول في حديث أخر: « ما أكل أحد طعاما قط خير من أن يأكل من عمل يده ». 14

لقد أولى الإسلام إذن أهمية كبيرة للعمل، لما له من منافع للفرد والمجتمع والدين، بل أنه فضله على بعض أشكال العبادات « كأن يمشي أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته أفضل من أن يعتكف في مسجدي هذا شهرين ».15 وليس أدل على أهمية العمل في تصور الإسلام من تحريم مختلف التعاملات الربوية.

ب ـ كفالة الميسورين من الأقارب:

لقد عمل الإسلام على إنقاذ الضعفاء والعجزة (وغيرهما) من آفة الفقر والعوز وذلك بأن فرض « إجباريا « التضامن والتراحم والتساند بين أعضاء الأسرة الواحدة « أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض « بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث أمر بوجوب النفقة كالغذاء والماء، واللباس، المسكن ...إلخ.

ج ـ الزكاة:

لقد فرض الإسلام مبدأ الزكاة وأقر للفقراء حقا في أموال الأغنياء. واعتبر الزكاة ثالثة دعائم الإسلام وأحد أركانه. فالانتماء إلى المجتمع الإسلامي مشروط بالزكاة .

إن القضاء على ظاهرة الفقر وعدالة التوزيع تعد من المسائل المركزية في النظام الاجتماعي. لذا تعتبر الزكاة إحدى أهم الوسائل. إذ يتعين على كل مسلم تعدت ثروته حد أدنى أن يفي بالتزاماته لمصلحة أعضاء الأمة.

إن الإسلام قد سعى إلى تأكيد مفهوم العدل الاجتماعي وحماية الفرد والمجتمع ضمن مبدأ إشباع حاجة الإنسان. إن مسألة الإشباع هذه تشكل أهمية بالغة بل أنها تشكل العمود الفقري لمسألة « العدل الاجتماعي «. وليس غريبا أن يجعل الإسلام « أموال الناس « مال الله وهذا معناه أن كل الناس، وأولاهم الفقراء والمعوزين،جميعا يملكون حقهم « المشروع « في هذا المال، حفاظا على استقامة الفرد واستقرار المجتمع والعقيدة.

كما أننا ننبه هنا على أمر آخر، و هو: أن مهمة الزكاة ليست مقصورة على علاج مشكلة الفقر وما يتفرع عنها، و يلحق بها، من المشكلات الاجتماعية. فنحن نعلم أن من مهمتها مساعدة الدولة المسلمة على تأليف القلوب و تثبيتها على الإسلام و الولاء له و لأهله، و مساعدتها كذلك على أداء الفريضة المحكمة الباقية إلى يوم الدين، و هي الجهاد لإعلاء كلمة الإسلام. و تشجيع الغارمين في سبيل الخير و الإصلاح على الاستمرار في هذا الطريق، من مهمة الزكاة أيضا. ومع هذا، نقول: أن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المسكنات الوقتية. 16 حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر في بعض الأحيان هدفا للزكاة غير ذلك، في حديثه لمعاذ حين أرسله إلى اليمن، و أمره أن يعلم من أسلم منهم:« أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» (رواه الجماعة عن ابن عباس).

د ـ علاج الفقر بعلاج سببه

و حتى تؤدي الزكاة دورها كما ينبغي في مطاردة الفقر أن يعرف سببه، فعلاج الفقر الذي سببه البطالة والقعود عن الكسب المناسب، أو عدم البحث الكافي عنه، غير علاج الفقر الذي سببه العجز عن العمل. و هذا وذاك غير الفقر الذي سببه كثرة العيال و قلة الدخل. وهلم جرا:

1 – فالفقير الذي سبب فقره البطالة، وكنت بطالة اختيارية، أي انه عاطل عن العمل وهو قادر عليه، لا يجوز أن يجري عليه رزق دائم أو راتب دوري من أموال الزكاة. لأن في ذلك تشجيعا للبطالة، وتعطيلا لعنصر قادر على الإنتاج ، ومزاحمة لأهل الزكاة الحقيقيين من الضعفاء والعاجزين عن الكسب في خاصة حقوقهم ، والذين يدخلون في

مدلول البطالة الإجبارية التي لا اختيار للإنسان فيها، فإذا كانت عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أم كثرت، ومن كان يعرف التجارة ولكنه يفتقر إلى رأس المال الذي تدور به تجارته. وقد يكون من أهل الزراعة، ولكنه لا يجد أدوات الحرث، أو آلات الري، وربما الأرض التي يزرعها. وفي كل هذه الصور يأتي دور الزكاة، وتتجلى وظيفتها. إنه دور الممول لكل تجارة أو حرفة يحتاج صاحبها إلى مال لا يجده. فإن لم يكن محترفا ولا صاحب صنعة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنة. 17

2 - و الفقير الثاني: فقير عاجز عن اكتساب ما يكفيه، و عجزه هذا لأحد السببين:

- السبب الأول يكون لضعف جسماني يحول بينه و بين الكسب لصغر السن و عدم العائل كما في اليتامى، أو لكبر السن في الشيوخ و العجائز. وقد يكون لنقص بعض الحواس أو بعض الأعضاء، أو مرض معجز... و غير ذلك من تلك الأسباب البدنية التي يبتلى المرء بها، ولا يملك إلى التغلب عليها سبيلا. فهذا الفقير يعطى من الزكاة ما يغنيه جبرا لضعفه، و رحمة بعجزه، حتى لا يكون المجتمع عونا للزمن عليه. على أن عصرنا الحديث قد استطاع أن ييسر، بواسطة العلم، لبعض ذوي العاهات، كالمكفوفين و الصم و البكم و غيرهم، من الحرف و الصناعات مايليق بهم، و يناسب حالتهم، و يكفيهم هوان السؤال، و يضمن لهم العيش الكريم. وهنا نستطيع الإنفاق على تعليمهم و تدريبهم من مال الزكاة.
- و السبب الثاني للعجز عن الكسب هو انسداد أبواب العمل الحلال في وجه القادرين عليه من الفقراء، برغم طلبهم له، و سعيهم الحثيث إليه، و برغم محاولة و لي الأمر إتاحة الكسب لهؤلاء – ولا شك – في حكم العاجزين جسمانيا مقعدا، و إن كانوا يتمتعون بالمرة و القوة، لأن القوة الجسدية وحدها لا تطعم ولا تغني من جوع، ما لم يكن معها اكتساب.

و قد روى الإمام أحمد و غيره، قصة الرجلين اللذين جاءا يسألان النبي صلى الله عليه و سلم من الصدقة، فرفع البصر و خفضه، فوجدهما رجلين قويين،فقال لهما: «إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب».18 فالقوي المكتسب هو الذي لا حق له في الزكاة. فإذا لم يجد الكسوب عملا، أو وجد عملا غير مباح، أو عملا لا يليق بمكانته عرفا، أو عليه مشقة غير معتادة، حل له حينئذ الأخذ من الزكاة.

3 - و من الفقراء نوع ثالث مستور الحال، ليس عاطلا عن العمل، ولا عاجزا عنه، و لكنه يعمل و يكسب بالفعل، و يدر عليه دخلا و رزقا. و لكن دخله لا يفي بخرجه، و مكسبه لا يسد كل حاجاته، ولا يحقق تمام كفايته، ككثير من العمال و المزارعين، و صغار الموظفين و الحرفيين، ممن قل مالهم و كثر عيالهم، و ثقلت أعباء المعيشة عليهم. فهل في حصيلة الزكاة نصيب لهؤلاء اللذين لا يكاد أحد يلتفت إلى حاجاتهم، ولا يحسبهم المجتمع في عداد الفقراء و المساكين(الرسميين) ؟

و الجواب بالإيجاب، فالنبي صلى الله عليه و سلم قد نبه على هذا الصنف بوضوح، و لفت إليه الأنظار بقوة، حين رسم لأصحابه صورة للمسكين الحقيقي الذي يغفل الناس عنه، وهو الجدير بأن يساعد و يعان. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ليس المسكين الذي ترده التمرة و التمرتان، ولا اللقمة و اللقمتان، إنما المسكين الذي يتعفف.اقرءوا إن شئتم: ﴿لا يسألون الناس إلحافا ﴾[البقرة 273]. و معنى ﴿ لا يسألون الناس إلحافا﴾: لا يلحون في المسألة، ولا يكلفون الناس مالا يحتاجون إليه، فإن من سأل و عنده ما يغنيه عن المسألة فقد ألحف. و هذا وصف لفقراء المهاجرين الذين قد انقطعوا إلى الله و رسوله، و ليس لهم مال ولا كسب يردون به على أنفسهم ما يغنيهم. قال الله تعالى في وصفهم، و التنويه بشأنهم: ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا﴾[البقرة: 273].

فهؤلاء و أشباههم أحق الناس بأن يعانوا، كما أرشدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه المذكور. و في رواية أخرى:« ليس المسكين الذي يطوف على الناس، ترده اللقمة و اللقمتان، و التمرة و التمرتان، و لكن المسكين الذي لا يجد غني يغنيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس».

ذلك هو المسكين الجدير بالمعونة، و إن كان الناس يغفلون عنه، ولا يفطنون له، و إنه ليشمل كثيرا من المستورين من أرباب البيوت، أصحاب الأسر المتعففين، الذين تمنعهم عزة النفس عن طلب المعونة أو التظاهر بالحاجة.

وقد سئل الإمام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار و الخادم: أيأخذ من الزكاة ؟ فأجاب: يأخذ إن احتاج، ولا حرج عليه.

وقد سئل الإمام أحمد في الرجل: إذا كان له عقار يستغله، أو ضيعة تساوي عشرة

آلاف درهم أو أقل من ذالك أو أكثر، و لكنها لا تقيمه- يعني لا تقوم بكفايته- فقال يأخذ من الزكاة. كم يصرف للفقير و المسكين من الزكاة؟

أما مقدار ما يصرف للفقير و المسكين من مال الزكاة، فقد اختلف في ذلك ما بين مضيق وموسع، حسبما تراءى لكل منهم من الدليل.

فأما التقليل إلى قوت اليوم و الليلة، فذلك ورد في كراهية السؤال و التردد على الأبواب، و ذلك مستنكر، و له حكم آخر. بل التجويز إلى أن يشتري ضيعة فيستغنى بها فهذا أقرب الاحتمال، و له حكم آخر. و هو أيضا مائل إلى الإسراف. و الأقرب إلى الاعتدال كفاية سنة. فما وراءه فيه خطر و فيما دونه تضييق.

و الذي يعنينا التعقيب عليه من هذه المذاهب التي ذكرها الغزالي ثلاثة:

مذهب من يعطى الفقير نصاب زكاة

أحدها: مذهب من يجوز أن يصرف للمحتاج و لكل واحد من عياله، نصاب زكاة، أو دونه بقليل و هو مذهب أبي حنيفة. و معنى هذا أن الأسرة المكونة من الأبوين و ثلاثة أولاد مثلا تعطى قدر خمسة أنصبة من النصاب النقدي للزكاة. و هو مبلغ تستطيع أن تقف به على أرض صلبة، و يمكن أن يكون أساسا لعمل يكفيها ما يأتي من دخله. فإذا زاد عدد أفراد الأسرة زاد مقدار ما تستحقه.

مذهب من يعطي الفقير كفاية السنة

و الثاني:مذهب المالكية و جمهور الحنابلة و بعض الشافعية و هو أن يأخذ المحتاج ما يتم كفايته من وقت أخذه إلى سنة. و هو الذي رجحه الإمام الغزالي من حيث إن السنة إذا تكررت، تكررت أسباب الدخل، ومن حيث إن النبي صلى الله عليه و سلم ادخر لعياله قوت سنة. و يرى القائلون بهذا المذهب أن كفاية السنة ليس لها حد معلوم لا تتعداه من الدراهم أو الدنانير، بل يصرف للمستحق كفاية سنته بالغة ما بلغت. فإذا كانت كفاية السنة لا تتم إلا بإعطاء الفقير الواحد أكثر من نصاب من نقد، أو حرث، أو ماشية، أعطى من الزكاة ذلك القدر و إن صار به غنيا، لأنه حين الدفع إليه كان فقيرا مستحقا.

الزواج من تمام الكفاية

و أحب أن ألقي مزيدا من الضوء على مفهوم الكفاية المطلوب تحقيقها و إتمامها للفقير و المسكين كما يتصورها الاقتصاد الإسلامي. فمن الرائع حقا أن يلتفت علماء الإسلام إلى أن الطعام و الشراب و اللباس ليست هي حاجات الإنسان فحسب، بل في الإنسان دوافع أو غرائز أخرى تدعوه و تلح عليه، و تطالبه بحقها من الإشباع، ومن ذلك غريزة النوع أو الجنس، التي جعلها الله سوطا يسوق الإنسان إلى تحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض، و بقاء هذا النوع الإنساني فيها إلى ما شاء الله. و الإسلام لايصادر هذه الغريزة، و إنما ينظمها و يضع الحدود لسيرها وفق أمر الله تعالى.

و إذا كان الإسلام قد أمر بالزواج كل قادر عليه مستطيع لمؤنته: « من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، و أحصن للفرج»(رواه البخاري)، فلا غرو أن يشرع معونة الراغبين في الزواج ممن عجزوا عن تكاليفه المادية من المهر و إعداد بيت الزوجية ونحوه، ولا عجب إذا قال العلماء: إن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم يكن له زوجة و احتاج للنكاح. و قد أمر عمر بن عبد العزيز من ينادي في الناس كل يوم: أين المساكين ؟ أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ أي الذين يريدون الزواج، و ذلك ليقضي حاجة كل طائفة منهم من بيت مال المسلمين.

كتب العلم من الكفاية

و الإسلام دين يكرم العقل، و يدعو إلى العلم، و يرفع من مكانة العلماء، و يعد العلم مفتاح الإيمان، و دليل العمل، ولا يعتد بإيمان المقلد ولا بعبادة الجاهل. و يقول القرآن في صراحة:﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون﴾ [الزمر:9]. و يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:«طلب العلم فريضة على كل مسلم»

و ليس العلم المطلوب محصورا في علم الدين وحده، بل كل علم نافع يحتاج إليه المسلمون في دنياهم، لصحة أبدانهم، و تنمية اقتصادهم و عمرانهم، و تمكينهم من التفوق العسكري على عدوهم، و نحو ذلك من الأغراض، فإنه فرض كفاية، كما قرر

فلا عجب أن رأينا فقهاء الإسلام يقررون في أحكام الزكاة: أن يعطى منها المتفرغ للعلم على حين يحرم منها المتفرغ للعبادة. ذلك أن العبادة في الإسلام لا تحتاج إلى تفرغ، كما يحتاج العلم و التخصص فيه. كما أن عبادة المتعبد لنفسه، أما علم المتعلم فله و

لسائر الناس.و لم يكتف الإسلام بذلك، بل قال فقهاؤه: يجوز للفقير الأخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاج إليها من كتب العلم التي لابد منها لمصلحة دينه و دنياه.

مذهب من يعطي الفقير كفاية العمر

و المذهب الثالث: مذهب من يعطي الفقير و المسكين «كفاية العمر» الغالب لأمثاله، و هذا هو الذي نص عليه الشافعي في« الأم » و اختاره جم غفير من أصحابه. و معنى هذا أن يعطي ما يستأصل شأفة فقره، و يقضي على أسباب عوزه و فاقته، و يكفيه طول عمره كفاية تامة، بحيث لا يحتاج إلى طلب المساعدة من الزكاة مرة أخرى، ما لم تطرأ عليه ظروف غير عادية.

أي المذاهب نختار؟

و بعد عرض هذه المذاهب، أرجح هنا ما رجحه الإمام أبو سليمان الخطابي حين قال في معالم السنن في شرح حديث قبيصة، الذي فيه إباحة المسألة لذي الحائجة و ذوى الفاقة حتى يصيب قواما من عيش أو سداد من عيش، حيث استدل بالحديث: إن الحد الذي ينتهي إليه العطاء في الصدقة هو الكفاية، التي بها قوام العيش، و سداد الخلة، و ذلك يعتبر في كل إنسان بقدر حاله و معيشته، و ليس فيه حد معلوم، يحمل عليه الناس كلهم مع اختلاف أحوالهم.

أما هل تكون الكفاية كفاية العمر، أو كفاية السنة؟ فالذي أختاره ما أشار إليه في غاية المنتهى و شرحه: أن ذلك يختلف باختلاف نوع الفقير و المسكين، و إن شئت قلت: باختلاف سبب الفقر و المسكنة. و ذلك أن الفقراء و المساكين نوعان:

1 - نوع سبب فقره البطالة أو الإفلاس، أو نحو ذلك، مما لا يرجع إلى عجز بدني أو عقلي يعوقه عن الكسب. فهذا يستطيع – إذا تهيأت له الأسباب المساعدة- أن يعمل و يكسب و يكفي نفسه بنفسه، كالصانع و التاجر و الزارع، و لكن ينقصه أدوات الصنعة أو رأس المال، أو الضيعة و آلات الحرث و السقي... فالواجب لمثل هذا أن يعطى من الزكاة ما يمكنه من اكتساب كفاية العمر، و عدم الاحتياج إلى الزكاة مرة أخرى، بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته، أو تجارته، و تمليكه إياه استقلالا أو اشتراكا، على قدر ما تسمح به حصيلة الزكاة، بحيث يكون له دخل منتظم تتم به كفايته و كفاية من يعول، من غير إسراف ولا تقتير. و بهذا ينتقل من آخذ للزكاة إلى معط للزكاة، و يصبح قوة منتجة في المجتمع. و قد تحدثنا عن ذلك في علاج مشكلة البطالة.

2 - و النوع الآخر عاجز عن الكسب، كالأعمى و الشيخ و الهرم و الأرملة و اليتيم، و نحوهم، فهؤلاء لا بأس بأن يعطي الواحد منهم كفاية السنة، أي يعطى راتبا دوريا يتقاضاه كل عام. بل ينبغي أن يوزع على أشهر العام إن خيف من المستحق الإسراف و بعثرة المال في غير حاجة ماسة، و هذا هو المتبع في عصرنا، فالرواتب إنما تعطى للموظفين شهرا بشهر، و كذلك المساعدات الدورية لذوي الحاجة. و لكن إذا اتسعت أموال الزكاة، و قلت حاجة الأصناف الأخرى، و أمكن إعطاء الفقراء و المساكين ما يغنيهم غنى دائما عن طريق تمليكهم عقارات أو نحوها مما يدر عليهم دخلا يكفيهم و عيالهم، كان الأخذ بمذهب التوسعة أولى، لما في ذلك من نقلهم من معوزين إلى ملاك، و إشعارهم بنعمة التملك، وما لذلك من أثر طيب في نفوسهم وفي الحياة الاجتماعية عامة.

عمر يقول: إذا أعطيتم فأغنوا

و هذا الاتجاه هو الموافق للسياسة العمرية الراشدة في الإنفاق من مال الزكاة: فقد كانت سياسة الفاروق رضي الله عنه تتمثل في القاعدة الحكيمة التي طالما أعلن عنها قولا و توجيها، و نفذها عملا و تطبيقا. تلك هي قوله لولاته و عماله: «إذا أعطيتم فأغنوا». فكان عمر يعمل على إغناء الفقير بالزكاة، لا مجرد سد جوعته بلقيمات أو إقالة عثرته بدراهم.

و بناء على هذا المذاهب، تستطيع مؤسسة الزكاة- إذا كثرت مواردها و اتسعت حصيلتها- أن تنشئ من أموالها مصانع أو تحيي أو تشتري أراضي للزراعة، أو تبني عقارات للاستغلال، أو تنشئ مؤسسات تجارية، أو نحو ذلك من المشروعات الإنتاجية أو الاستغلالية، و تمليكها للفقراء كلها أو بعضها، لتدر عليهم دخلا دوريا يقوم بكفايتهم كاملة، ولا تجعل لهم الحق في بيعها و نقل ملكيتها، لتظل شبه موقوفة عليهم.

مستوى لائق للمعيشة

ومن هذا يتبين لنا أن الهدف من الزكاة ليس إعطاء الفقير أقداحا من الحبوب، أو دريهمات من النقود، كما يتوهم كثير من الناس. و إنما الهدف تحقيق مستوى لائق لمعيشته، لائق به بوصفه إنسانا كرمه الله و استخلفه في الأرض، ولائق به مسلما ينتسب إلى دين العدل و الإحسان و ينتمي إلى خير أمة أخرجت للناس. و أدنى ما يتحقق به هذا المستوى أن يتهيأ له و لعائلته طعام و شراب ملائم، و كسوة للشتاء و للصيف، و مسكن يليق بحاله. و هذا ما ذكره ابن حزم في المحلى، و ذكره النووي في « المجموع» و

في «الروضة » و ذكره كثيرون من العلماء.

قال النووي في تحديد الكفاية التي تعمل الزكاة على تحقيقها، بل إتمامها لذوي الحاجة: « قال أصحابنا: المعتبر... المطعم و الملبس و المسكن، و سائر ما لا بد له منه، على ما يليق بحاله، بغير إسراف ولا إقتار، لنفس الشخص و لمن هو في نفقته». وهذا تحديد مرن، يتسع لكل حاجة لا بد للمرء منها، و هي تختلف باختلاف المكان و الزمان و الحال.

و مما لا بد للمرء منه في عصرنا: أن يتعلم أولاده من أحكام دينهم و ثقافة عصرهم، ما يزيل عنهم ظلمات الجهل، و ييسر لهم سبيل الحياة الكريمة، و يعينهم على أداء واجباتهم الدينية و الدنيوية. و قد ذكر الفقهاء في بحث الحاجات الأصلية للفرد المسلم أن منها: دفع الجهل عنه، فإنه موت أدبي، و هلاك معنوي. و أحسب أن هذا لا يتم في عصرنا إلا بأن يتعلم الأبناء و البنات إلى المرحلة الثانوية، و أن يتاح للمتفوقين منهم الاستمرار.

و مما لا بد للمرء منه في عصرنا أن ييسر له سبيل العلاج إذا مرض هو أو أحد أفراد عائلته، ولا يترك للمرض يفترسه و يفتك به، فهذا قتل للنفس و إلقاء باليد إلى التهلكة. و في الحديث:« تداووا عباد الله، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء». و قال تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة:195]. ﴿ولا تلقوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما﴾[النساء:29]. وفي الصحيح:« المسلم أخو المسلم لا يظلمه و لا يسلمه».

و إذا ترك المسلم أخاه المسلم أو ترك المجتمع المسلم فردا منه، فريسة للمرض دون أن يعالجه- و علاجه موفور- فقد أسلمه و خذله بلا شك.

و الذي ينبغي الالتفات إليه أن مستوى المعيشة للشخص لا يمكن تحديده تحديدا جامدا صارما، لأنه يختلف باختلاف العصور و البيئات، وباختلاف ثروة كل أمة و مقدار دخلها القومي. ورب شيء يكون كماليا في عصر، أو بيئة، يصبح حاجيا، أو ضروريا في عصر آخر أو بيئة أخرى.

علاج مشكلة الفقر يحل مشكلات كثيرة

ان مشكلة المرض مرتبطة بالفقر إلى حد كبير. فإذا ارتفع مستوى المعيشة و توافر لدى جمهور الناس حسن التغذية و المسكن الصحي، و القدرة على العلاج عند طروء المرض و نحو ذلك، حصر المرض في أضيق نطاق.

و مشكلة الجهل كثيرا ما يكون سببها الفقر. فالفقير لا يستطيع أن يتعلم ولا أن يعلم أولاده. كيف، و هو في حاجة إليهم ليعملوا معه منذ نعومة أظفارهم؟ لهذا كان من الحاجات الأصلية التي يجب أن تتوافر للفقير في عصرنا من حصيلة الزكاة أن يتعلم و يتعلم أولاده ما لابد لهم منه لدينهم. و قد ذكرنا من قبل ما قاله علماؤنا: إن المتفرغ لطلب العلم له حق في الزكاة، بخلاف المتفرغ للعبادة كما قالوا: أن يعطى من الزكاة ما يشتري به كتب العلم اللازمة له إن كان من أهله. بل نص بعضهم على جواز نقل الزكاة إلى غير بلدها- على خلاف الأصل- إذا كانت لطالب علم محتاج بلا كراهة، وعد بعضهم طالب العلم (في سبيل الله).

و هكذا رأينا القضاء على الفقر يقضي على زميليه الآخرين: المرض و الجهل.

و مشكلة العزوبة، التي يعاني منها كثير من الشباب الراغبين في الزواج في عصرنا، و لكنهم يعجزون عن حمل أعبائه المالية من الصداق و تهيئة البيت و التأثيث و نفقات العرس و نحوها. فقد رأينا أن في حصيلة الزكاة متسعا لعلاج هذه المشكلة، بإعانة من يريد أن يحفظ شطر دينه على قدر ما يتسع له مال الزكاة. وقد جعل علماؤنا الزواج من تمام الكفاية التي يجب أن تحقق لأي مسلم يعيش في ظل المجتمع الإسلامي، و لهذا قرروا أن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به، إذا لم تكن له زوجة، و احتاج إلى الزواج. و هكذا بحل مشكلة الفقر انحلت مشكلة العزوبة أيضا.

و مثل ذلك مشكلة التشرد و المتشردين الذين لا يعرف لهم بيت يأوون إليه، ولا مكان يستقرون به، و إنما يفترشون الأرض و يلتحفون السماء، كما يقال: فهؤلاء داخلون في مصرف ابن السبيل، أو في الفقراء و المساكين. و سواء أكانوا من هؤلاء أولئك أم منهما معا، فإن الإسلام يحب للإنسان أن يكون ابن بيت يسكن إليه و يستقر به ، و يكره له أن يكون ابن سبيل ليس له نسبة إلا إليه ، كأن الطريق أهله وذووه ،وأمه وأبوه. ومن هنا كان من المقرر في الشريعة أن يكون لكل إنسان مسكن لائق به يؤويه و عياله، وعد من الحاجات الأصلية التي لا بد للمرء منها ليعيش و يبقى.

ومما يمكن أن يلحق بابن السبيل هنا « اللقيط» الذي لا له يعرف نسب ينتمي إليه ولا أسرة يأوي إليها، فإن السبيل أهله و أمه و أبوه. وقد عينت الشريعة الإسلامية باللقيط: و خصصت كل كتب الفقه بابا كاملا لتفصيل أحكامه. واللقطاء ثمرة لجريمة اقترفها غيرهم، فلا يحملون إثمها. قال تعالى: ﴿ ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر

وازرة وزر أخرى﴾ [الأنعام: 164]، فمن الواجب أن يكون لهم حظ من مال الزكاة ترعى به شئونهم، و ينفق منه على حسن تربيتهم، و إعدادهم لغد طاهر مستقيم.

و الذين لا يدخلون اللقيط في «ابن السبيل» يدخلونه قطعا في الفقراء و المساكين، فهو من مصارف الزكاة بلا نزاع. 19

الخاتمة:

إن ظاهرة الفقر متنوعة ومتشعبة. وقد يكون ذلك سببا في تعدد وتنوع التصورات والمقاربات. فالمقاربات الأحادية البعد (الليبيرالية) تركز أساسا على مفهوم الدخل أو انعدامه، وبالتالي، فإن محاربة الفقر تكمن في خلق «النمو الاقتصادي، السبيل الوحيد والشامل. إلا أن ظهور «النمو» المفقر قد عصف بمثل هذه الطروحات.

إن الرفاه الاجتماعي يتعدى مفهوم الدخل أو المنفعة (الحصة الغذائية)، وهذا ما توحي به المقاربات المتعددة الأبعاد؛ حيث تعتبر أن الفقر لا يمكن حصره في تصور أحادي ضيق، ولا يمكن أن يعبر عن الافتقاد (أو الافتقار) للوسائل المادية. فالدخل أو الثروة ، يمكن،وفقط، من التمييز بين الفئات الفقيرة وغيرها من فئات المجتمع الأخرى (الأغنياء). إن الفقر ينطوي على لإقصاء (من الوصول إلى السلع والخدمات...) ومختلف المؤسسات.

ورغم تعدد التصورات وتنوعها، والتي أثرت أدبيات الفقر، فإن هذا الأخير إنما يعبر عن مختلف الاختلالات الهيكلية، والتي ترتبط، أساسا، بمختلف جوانب الوجود الإنساني؛ فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعبر عن هذه البنية الاقتصادية الكلية، أو تلك ساهمت، ولا تزال، في خلق ظروف معيشية صعبة لفئات اجتماعية واسعة من المجتمع. إن السلطة المركزية (الدولة) تحدد، ليس فقط نوع وكمية السلع التي توزع، ولكن تقنن توزيعها أيضا، حسب الجهات أو مجموعات السكان، وتحتفظ، عند الحاجة، بإمكانية التمييز بين مختلف فئات الناس.

ن طبيعة النظام الإسلامي، توجب زيادة الإنتاج في الأمة، وصيانة ثرواتها من التبدد والضياع فيما لا يصلح ولا ينفع. فالإسلام يحفظ ثرواتها وجهود أبنائها، أن تستهلك في شرب الخمور والمسكرات، وفي اللهو والمجون، والسهر العابث الحرام، وفي الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

إن ما يتبدد من الطاقات والأموال في ذلك العبث والفساد لدى بعض الأمم، يصونه

الإسلام بقوانينه الملزمة، ووصاياه الهادية، وتربيته العميقة، ويوفره سليما قويا ليتجه إلى العمل والتنمية والإنتاج.

فطبيعة النظام الإسلامي تزيد من ثروة المجتمع، وتقلل نسبة البطالة، وعدد الفقراء فيه. وكلما قل عدد الفقراء في أمة، وزادت ثروتها باطراد، والتزم أغنياؤها الطريق المستقيم في الإنفاق والاستهلاك وجعلوا زكاة أموالهم واجب يلتزمون بأدائه نحو المجتمع (الهيئات الحكومية المختصة) الذي يحققون في إطاره هذه الثروات ويتقاسمون مع أهله ظروف العيش، كانت مشكلة الفقر والفقراء فيها سهلة الحل، ميسورة العلاج، بل لا تكاد تظهر، ولا تشكل خطرا يهدد المجتمع، كما برز ذلك في المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية .

الهوامش والمراجع :

1. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة، 2001.
2. تقدر بحوالي 2100 حريرة يوميا ولكل شخص. (OMS).
3. تحسب عادة بالمسافة المتوسطة التي تفصل بين شخص فقير وعتبة الفقر، هذه الأخيرة تحسب على أساس دولار واحد يوميا (على أساس دولار 1985).
4. دراسة أعدها مجموعة من الباحثين في IIES، جنيف.
5. FAO. OMS.
6. PNUD
7. A. sen sous progrès, pauvreté ex développement, page (45 – 46), UNECO, 1990
8. (A. sen) كان مدير منظمة (FAO)، ولهذا فحديثه عن الجوع يخص الدول المتخلفة حيث يسود الفقر المطلق.
9. Peter Townsend, dans une étude de l'IIES, Genève.
10. ترجمة كلمة déprivation إلى الحرمان privation.
11. Peter Town send, Op cit
12. يوسف القرضاوي، مرجع سابق.
13. حديث نبوي شريف.
14. حديث نبوي شريف
15. حديث نبوي شريف
16. يوسف القرضاوي، مرجع سابق.
17. يوسف القرضاوي، مرجع سابق.
18. حديث نبوي شريف ، (رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وقال النووي: هذا الحديث صحيح.المجموع ج6 ص 189).
19. يوسف القرضاوي، مرجع سابق.